# دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة البنك المركزي المصري–

# The role of central banks in promoting financial inclusion - study of the Central Bank of Egypt –

**الويزة أوصغير**[1]*

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر)، louiza.oussaghir@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/13 تاريخ القبول: 2022/12/14 تاريخ النشر : 2022/12/31

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي باعتباره السلطة النقدية، التي تأخذ على عاتقها مهمة تطوير النظام المصرفي ومسايرة التطورات الحاصلة في الأنظمة المصرفية والمالية الدولية، مع التركيز على تجربة البنك المركزي المصري.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنك المركزي المصري تبنى مجموعة من الجهود والاستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تناولت الإستراتيجية أربعة محاور أساسية وهي: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التنويع في المنتجات والخدمات المالية والخدمات المالية الرقمية. وقد حققت هذه الإستراتيجية نتائج إيجابية في تحسين مستوى الشمول المالي في مصر أهمها: تثقيف أكثر من 3 ملايين، نمو في إجمالي حجم محافظ البنوك لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فتح أكثر من 746 ألف حساب ...

**كلمات مفتاحية:** البنوك المركزية، الشمول المالي، البنك المركزي المصري، التثقيف المالي، الخدمات المالية الرقمية.

**تصنيفات JEL : E58، G29**

**Abstract:**

This study aims to shed light on the role of central banks in promoting financial inclusion as the monetary authority, which takes upon itself the task of developing the banking system and keeping pace with developments in international banking and financial systems, focus on the experience of the Central Bank of Egypt.

The study concluded that the Central Bank of Egypt adopted a set of efforts and strategies to enhance financial inclusion, the strategy addressed four main axes: financial education and protection of customer rights, creating a work environment for micro small and medium enterprises, diversification in financial products and services and digital financial services. This strategy has achieved positive results in improving the level of financial inclusion in Egypt.

**Keywords**: central banks, financial inclusion, the Central Bank of Egypt, financial education, digital financial services.

**JEL Classification Codes: E58, G29**

* المؤلف المرسل.

**1. مقدمة:**

تسعى معظم البنوك المركزية في مختلف الدول إلى تطوير أنظمتها المصرفية، بالإضافة إلى سعيها لإرساء ومسايرة التطورات الحاصلة في الساحة المالية والمصرفية داخل نظامها ليتماشي مع ما هو مطروح على الساحة المصرفية الدولية، وذلك لكونها السلطة النقدية التي تأخذ على عاتقها مهمة قيادة النظام المصرفي وتطويره.

ويعتبر الشمول المالي من بين أهم القضايا المطروحة على البنوك المركزية في الآونة الأخيرة، لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي داخل الأنظمة المصرفية من جهة، بالإضافة للاستقرار الاجتماعي داخل الدول من جهة أخرى، حيث يسعى الشمول المالي إلى إدماج كل فئات المجتمع في النظام المالي.

ولتحقيق الشمول المالي تبنت البنوك المركزية في مختلف الدول مجموعة من الاستراتيجيات والخطط للرفع من مستويات الشمول المالي، قائمة على عدة أبعاد أهمها التثقيف المالي للمجتمع وخاصة للفئة الضعيفة والمحرومة، ويعتبر البنك المركزي المصري من أهم البنوك المركزية التي أولت أهمية كبيرة للشمول المالي، وذلك في إطار تحقيق الاستقرار المالي في مصر لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة.

**إشكالية الدراسة:** تحاول هذه الدراسة وعلى أساس ما تقدم الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في مصر؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالبنك المركزي والشمول المالي؟؛
- ما هو دور البنوك المركزية والتجارية في تعزيز الشمول المالي؟؛
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في مصر؟؛
- ما هي النتائج المحققة من طرف البنك المركزي المصري في تحقيق الشمول المالي في مصر؟.

**فرضيات الدراسة:** ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع الفرضيتين الآتيين:

- تبنى البنك المركزي المصري إستراتيجية قائمة على التثقيف المالي لتعزيز الشمول المالي في مصر؛
- ساهمت الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في مصر.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- معرفة المرجعية النظرية للبنوك المركزية والشمول المالي؛
- تحديد أهمية البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي في الدول؛
- توضيح الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي في مصر؛
- إبراز النتائج المحققة من طرف البنك المركزي المصري في مجال تعزيز الشمول المالي في مصر.

**منهجية الدراسة:**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يفيدنا في التوصل إلى معرفة دقيقة بالبنوك المركزية والشمول المالي، كما اعتمدنا على دراسة حالة البنك المركزي المصري للتعرف على مساهمته في تعزيز الشمول المالي في مصر.

**هيكل الدراسة:** من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحورين الآتيين:

- المحور الأول: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية والشمول المالي؛
- المحور الثاني: مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي.

## 2. مفاهيم عامة حول البنوك المركزية والشمول المالي

### 1.2 البنوك المركزية:

تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية الوحيدة التي تهتم بشؤون النقد والقرض داخل الدولة، بالإضافة لقيادة النظام المصرفي وضمان استقراره وتطوره.

#### 1.1.2 تعريف البنك المركزي:

لقد وردت عدة تعاريف حول البنوك المركزية، نورد أهمها فيما يلي:

- هو مؤسسة عمومية تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية والمتمثلة في الاستقرار النقدي ( المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف) ودعم الاستقرار المالي ( إذ لزم الأمر من خلال قيامه بدور المقرض الأخير)، كما انه يحتكر عملية إصدار النقد"؛(BORIO, TONIOLO, & CLEMENT, 2008)
- هو بنك البنوك يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأنه له سلطة إصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث له سلطة إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وتوجيه السياسة النقدية في الدولة. (أمين عبد الله و ابراهيم الطراد، 2006)
- هو شخصية معنوية تتمتع بقدر من الاستقلال إذ أنه ليس جزءا من الحكومة، وهو لا يهدف إلى تحقيق الربح بقدر ما يسعى لتحقيق المصالح القومية العليا فمن خلاله تتوصل الدولة إلى الهيمنة على اتجاهات الحياة الاقتصادية المختلفة، لما له من هيمنة بدوره على البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى. (محب خلة، 2015)

وبالتالي فالبنك المركزي ما هو إلا مؤسسة مالية غير ربحية تقع في قمة النظام المصرفي تسعى للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للدولة، حيث تؤدي عدة وظائف أهمها إصدار النقد، الإشراف والرقابة على البنوك، إدارة حسابات واحتياطات الدولة، بالإضافة لتوجيه السياسة النقدية في الدولة.

#### 2.1.2 الأهداف المعاصرة للبنوك المركزية

تسعى البنوك المركزية لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التحكم في الإصدار النقدي، بالإضافة إلى عدة أهداف أخرى نلخصها فيما يلي: (آل شبيب، 2015)

- المحافظة على الاستقرار النقدي والثقة والأمان للتداول النقدي؛
- ضمان قابلية تحويل العملة المحلية وتلبية احتياجات السوق من العملات الأجنبية ومراقبة أسعار الصرف وأعمال الصيرفة؛
- المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي؛
- المحافظة على نظام مدفوعات وطني آمن ومتطور؛
- نشر وتعميق المعرفة المالية والمصرفية.

#### 3.1.2 خصائص البنك المركزي

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف، وهذه الخصائص هي: (بن باحان، 2011-2012)

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال

القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛

- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، ولأن له القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، و لما له من صلاحيات تفرض على جميع البنوك أن تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والهيمنة المطلقة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد.

**2.2 الشمول المالي:**

يحضى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير من السلطات النقدية لمختلف الدول النامية منها والمتقدمة، لما له من أهمية في إدماج مختلف فئات المجتمع مع النظام المالي.

**1.2.2 تعريف الشمول المالي:**

لقد وردت عدة تعاريف حول الشمول المالي نلخص أهمها فيما يلي:

- هو أن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها منها مثل: حسابات التوفير والحسابات الجارية، خدمات الدفع التحويل والتأمين والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة؛ (المياحي و جعفر، 2020)
- هو تمكين ذوي الدخول المحدودة من الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية مثل الحسابات البنكية بأنواعها والتأمين والتمويل والائتمان بتكلفة معقولة، وبعيدا عن التعقيدات الإجرائية وهذه المنتجات والخدمات لا تقدمها البنوك فقط ولكن العديد من الهيئات والمؤسسات منها: وزارة الاتصالات، التأمينات، البريد، شركات الاستثمارات المالية كما أن الخدمات تشمل الجميع الدولة، المواطن والمؤسسات؛ (أزناق و بريش، 2021)
- هو قدرة الأفراد باختلاف مستوياتهم للوصول للخدمات المالية ( الحسابات البنكية أو البريدية، الادخار، الاقتراض، التأمين)، ذات النوعية الجيدة وذات الأسعار المدروسة والمقدمة من طرف الهيئات المالية الرسمية. (طرشي، أنساعد، و عبو، 2019)

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الشمول المالي هو عبارة عن تمكين كل فئات المجتمع باختلاف مستوياتهم من الاستفادة من الخدمات المالية المختلفة، والتي تلبي احتياجاتهم وبنوعية جيدة.

**2.2.2 أبعاد الشمول المالي:**

حسب الإطار المرجعي لاستراتيجيات الشمول المالي الذي تم إعداده من قبل البنك الدولي في قمة العشرين برئاسة المكسيك سنة 2012، هناك على الأقل ثلاثة أبعاد للشمول المالي كالآتي: (نعيمي و بن ساسي، 2021)

- الوصول للخدمات المالية: وهو قدرة المؤسسات المالية على تقديم الخدمات والمنتجات المالية، والتي ترتبط

بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا؛

- استخدام الخدمات المالية: ويقصد به الطريقة التي يستخدم بها العملاء الخدمات المالية، مثل: انتظام ومدة المنتج، الخدمة المالية بمرور الوقت، عدد المدفوعات الالكترونية لكل حساب؛
- جودة الخدمات المالية: ويقصد بها قدرة المنتج أو الخدمة المالية على تلبية احتياجات المستهلك.

**3.2.2 أهمية الشمول المالي:** للشمول المالي أهمية كبيرة يمكن تلخيصها فيما يلي: (فلاق و شارفي، 2020)

- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي؛
- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يساهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

**4.2.2 دور البنوك المركزية والبنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي:**

تؤدي البنوك دور كبير في تعزيز لشمول المالي داخل الدول، وذلك من خلال تسهيل عملية وصول الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم المالية، وذلك حسب اختصاصات كل بنك سواء من جهة البنك المركزي أو البنوك التجارية، ونلخص فيما يلي دور البنوك المركزية : (البنك المركزي)

- وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها؛
- الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الالكترونية والعمليات المالية الأخرى؛
- إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع ؛
- تحفيز القطاع المالي خاصة البنوك على نشر الثقافة المالية.

**3. مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي**

**1.3 لمحة عن البنك المركزي المصري:**

البنك المركزي المصري شخص اعتباري عام مستقل يعمل طبقا للسلطات والصلاحيات المخولة له بموجب القانون رقم 88 لعام 2003، القرار الجمهوري (الرئاسي) رقم 65 لعام 2004.

ومن مسئوليات البنك المركزي ما يلي: تحقيق استقرار الأسعار وضمان سلامة الجهاز المصرفي المصري، صياغة وتنفيذ السياسات النقدية والائتمانية والمصرفية، إصدار أوراق النقد وتحديد فئاتها ومواصفتها، الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، إدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، تنظيم وإدارة سوق الصرف الأجنبي، الإشراف على نظام المدفوعات القومي، حصر ومتابعة المديونية الخارجية على الحكومة والهيئات الاقتصادية والخدمية والقطاع العام وقطاع الأعمال والقطاع الخاص. (المصري، 2022)

ويسعى البنك المركزي المصري دائما لمسايرة التطورات الحاصلة في الساحة المالية والمصرفية، ومحاولة إرسائها داخل نظامه لتحقيق أهدافه الرئيسة، ونخص بالذكر هنا الشمول المالي.

**2.3 جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي :**

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة، والتي هي محور إستراتيجية " رؤية مصر لسنة 2030".

حيث عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي المصري الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 الشمول المالي بأنه: "إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة، وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم". (المصري، 2020)

واتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية على مستوى الدولة، والتي تضمنت عدة محاور شملت إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، ويأتي اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي في إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة المتمثلة في "رؤية مصر: 2030" والتي تشمل مبادئ التمويل المستدام الثلاثة (البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وفيما يلي أهم الجهود المبذولة عملا على ترسيخ الشمول المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي: (البنك، 2018)

**1.2.3 جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي على المستوى الدولي:**

يعمل البنك المركزي المصري وفقا لأفضل الممارسات الدولية التي أهلته للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي عملا على تبادل الخبرات والتعلم من الأقران، وفي يلي أهم تلك الجهات والمبادرات:

- **الانضمام للتحالف الدولي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion :** انضم البنك المركزي المصري للتحالف الدولي للشمول المالي في جويلية 2013، وهذا للاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي وتبادل الخبرات العلمية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء التي يزيد عددها عن 90دولة.

وجدير بالذكر شغل السيدة نائب محافظ البنك المركزي للاستقرار النقدي لمنصب نائب رئيس اللجنة العليا لتعزيز الشمول المالي للمرأة المنبثقة عن التحالف منذ عام 2016، كما تم انتخاب معالي محافظ البنك نائبا لرئيس المجلس عام 2018، لتسلم البنك المركزي المصري إدارة التحالف في سبتمبر 2019، وينبثق عن التحالف سبع مجموعات عمل تقوم ببحث الموضوعات المشتركة بين الدول الأعضاء وإصدار دراسات وكتيبات وتقارير تستعرض

أفضل الممارسات الدولية وتجارب الدول.

- **الانضمام للمبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي: Financial Inclusion Global Initiative** والتي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع بعض الجهات الدولية التي تعنى بتعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية، وتقدم المبادرة الدعم الفني للبنك المركزي المصري في إطار رفع كفاءة نظم الدفع والخدمات المالية الرقمية فضلا عن حماية حقوق العملاء المالية بالنسبة للقطاع المصرفي، حيث تم التشاور مع عدد من الخبراء العاملين بالمبادرة في التعليمات الصادرة في هذا الشأن فضلا عن المساعدة المقدمة في إطار إعادة هيكلة الإدارة المسئولة عن تنفيذ تلك التعليمات.

2.2.3 **جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي على المستوى الإقليمي:**

لقد انظم البنك المركزي المصري لعدة مبادرات عربية أهمها:

- **الانضمام لفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية Financial Inclusion Task Force:** حيث يعتبر هذا الفريق منبثق عن لجنة الرقابة على المصارف العربية، ويعد الاحتفال باليوم العربي للشمول المالي أحد أهم الفعاليات المنبثقة عن مجموعة العمل منذ عام 2017، وجدير بالذكر مشاركة البنك المركزي المصري في الاحتفالية السنوية والتي تعقد في 27 أفريل من كل عام، وإيمانا من البنك بأهمية ذلك الحدث فقد امتدت فعالياته طوال شهر أفريل 2019، وتشمل نشر الوعي المالي للمواطنين وفتح حسابات بدون حد أدنى وبدون مصاريف.

- **المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية(FIARI):** في إطار الاهتمام المتزايد لدي الدول العربية للارتقاء بوصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وقطاع الشباب والمرأة، أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف الدولي للشمول المالي وبمشاركة البنك الدولي "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" في سبتمبر 2017، بالمؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، ويعد من أهم إسهامات المبادرة إعداد نموذج للممسوحات الإحصائية لجانب الطلب على الخدمات المالية لكل من قطاع الأفراد والقطاع العائلي وكذا قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

**3.2.3 جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي:**

أطلق البنك المركزي المصري عدد من المبادرات التي تستهدف تهيئة الظروف الملائمة التي تمكن المواطنين من استخدام الخدمات المالية المختلفة لا سيما الفئات المهمشة، وذلك عن طريق إتاحة تلك الخدمات بأسعار مناسبة، فضلا عن توفير التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تمكين تلك الشركات من الاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل.

**4.2.3 جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي على المستوى المؤسساتي:**

لقد اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي المصري عدة خطوات لتعزيز الشمول المالي من خلال:

- **إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي في نوفمبر 2016:** والتي تتولى تنسيق جهود الشمول المالي بالتشاور مع الأطراف المعنية في الدولة؛
- **إنشاء لجنة داخلية للبيانات بالبنك المركزي المصري:** والتي تختص بتحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الشمول المالي على مستوى الدولة وتجميع البيانات والمعلومات في ذات الشأن وتطوير تلك

المؤشرات.

**3.3 إستراتيجية البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في مصر:**

لتعزيز الشمول المالي في مصر، اعتمد البنك المركزي المصري على وضع أهداف وإستراتيجية واضحة ترتكز على عدة محاور، حيث عقد العديد من الاجتماعات التشاورية وذلك في سبيل التنسيق في صياغة الرؤية والمحاور والممكنات لإستراتيجية الشمول المالي، التي ترتكز على أربعة محاور أساسية وهي: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، التنويع في المنتجات والخدمات المالية ( المصرفية وغير المصرفية) طبقا لاحتياجات العملاء، تطوير بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، الخدمات المالية الرقمية، بالإضافة إلى مجموعة من الممكنات تتمثل في تهيئة البيئة التشريعية والسياسات الإصلاحية الملائمة، التمويل المستدام والاستقرار الاقتصادي.

وفي ما يلي شرح لأهم المحاور الكبرى في إستراتيجية البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي في مصر:

**1.3.3 المحور الأول التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء:**

يرتكز عمل المركزي المصري في مجال التثقيف المالي على ثلاثة محاور رئيسية وهي: التثقيف والتوعية المالية للمواطنين، بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة وبناء قدرات القطاع المصرفي، نلخصها فيما يلي:

**أ- التثقيف والتوعية المالية للمواطنين:**

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات في إطار نشر الثقافة المالية، منها حملات توعية مكثفة بوسائل الإعلام حول مفهوم الشمول المالي، وإرسال قوافل توعية من البنوك للمناطق الريفية والنائية لنشر الوعي بالخدمات المالية المتنوعة وفوائدها خاصة خلال الفعاليات السنوية للشمول المالي والتي أقرها البنك المركزي المصري، كما قام البنك المركزي المصري بعمل دورات تدريب مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتثقيف المالي ( الادخار، التخطيط المالي، ريادة الأعمال)، للعاملين بفروع المجلس القومي للمرأة لتغطية جميع محافظات مصر، كما تم عمل ذات الدورات من خلال اتحاد التمويل متناهي الصغر.

كما أطلق المعهد المصرفي المصري مبادرة " عشان بكرة" في سنة 2012 تحت رعاية البنك المركزي المصرفي لنشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية، وفي ذات السياق أطلق البنك المركزي المصري مبادرة " رواد النيل" في 17 فيفري 2019 بالشراكة مع عدد من الجهات المحلية والدولية، وتنفذها جامعة النيل كأول جامعة من الجامعات التي شاركت في تنفيذ المبادرة بهدف دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة من خلال توفير آليات التدريب والتحفيز للتمكن من تطوير الصناعات وتعميق التصنيع المحلي.

**ب- بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة:**

سعيا من البنك المركزي المصري لبناء القدرات الفنية للمؤسسات استضاف البنك المركزي المصري برنامج الريادة في الشمول المالي الذي تنظمه كلية فلتشر بجامعة تافتس الأمريكية، بهدف توحيد الرؤى والمفاهيم عند صانعي القرارات حول وضع إستراتيجية وإطار عام للشمول المالي في مصر، انعقد البرنامج خارج الولايات المتحدة

الأمريكية للمرة الأولى، بمشاركة البنك المركزي المصري والعديد من الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، وقد أسفر البرنامج عن تطوير 9سياسات للشمول المالي تشمل موضوعات حماية حقوق العملاء والثقافة المالية، تمكين المرآة، الشباب وريادة الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الفئات المستبعدة، الخدمات الرقمية، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية، شركات التمويل متناهي الصغر، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تضمن البرنامج تدريبا للمدربين من البنك المركزي المصري على صنع السياسات المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، كما تم عقد جلسات تدريبية عن موضوع محفظة الهاتف المحمول بحضور 70متدرب من مكاتب المجلس ممثلين عن 27محافظة، كما تم البدء في تنفيذ برتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة للربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة الوزارة في مجال ريادة الأعمال والتثقيف المالي لخلق نقاط تواجد بمراكز الشباب وتدريب مدربي الوزارة على أسس ريادة الأعمال،

**ج- بناء قدرات القطاع المصرفي:**

قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع المعهد المصرفي بالتحضير للمحتوى التثقيفي لمفاهيم ومجهودات الشمول المالي، لتقديمها لموظفي البنوك من الإدارات المختلفة لنشر وتوحيد المفاهيم لتعزيز الشمول المالي.

كما قام البنك المركزي المصري كذلك بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر بعمل جلسة تعريفية للرد على استفسارات لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر بخصوص القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ 17يوليو 2019، وإجراءات العناية الواجبة المبسطة الخاصة بذات العملاء الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ نوفمبر 2018 وكيفية تطبيقها.

وفي هذا الصدد قام البنك المركزي المصري بـ:

- إنشاء قاعدة بيانات بالأسئلة المتكررة الخاصة بمبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- الانتهاء من إعداد وطرح شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعهد المصرفي المصري، والتي تستهدف العاملين بقطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك بالتعاون مع والاعتماد من مؤسسة، Frankfurt School of Finance and Management؛
- الاستمرار في تقديم برنامج شهادة أخصائي تطوير الأعمال من خلال المعهد المصرفي المصري.

**أما فيما يخص حماية حقوق المتعاملين مع القطاع المصرفي فقد قام البنك المركزي المصري باتخاذ خطوات جادة وفعالة لتفعيلها من خلال:**

- **إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي المصري:** ويعمل هذا القطاع على ثلاثة محاور رئيسية وهي: قنوات الاتصال مع العملاء ومقدمي الخدمات المصرفية؛ معالجة الشكاوى وفض المنازعات والتحقق من التزام مقدمي الخدمات المصرفية بتعليمات حماية حقوق العملاء.
- **تهيئة بيئة العمل بالبنوك المصرية لاستقبل شكاوي العملاء:** وذلك من خلال إصدار خطاب للبنوك بإنشاء

وحدات حماية حقوق العملاء ومراجعة فاعلية قنوات الاتصال المتاحة بالبنوك لتقديم شكواهم ونماذج الشكاوي المتاحة.

- **متابعة البنوك لضمان تطبيق مبادئ وتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة:** حيث تم فتح قنوات اتصال دائمة مع وحدات حماية حقوق العملاء لمعالجة الشكاوي من خلال القيام بلقاءات مجمعة مع البنوك لمناقشة: مسؤوليات قطاع حماية حقوق العملاء بالبنك المركزي المصري، مفهوم حماية حقوق العملاء ومسؤوليات وحدات حماية حقوق العملاء بالبنوك لسبل التعاون وتقديم الدعم من جانب البنك المركزي، كما تم القيام بلقاءات فردية مع كل بنك على حدى لمناقشة: الهيكل التنظيمي لوحدة حماية حقوق العملاء، عدد الموظفين بالوحدة، دراسة المهام الوظيفية لجميع العاملين بالوحدة، كيفية متابعة الشكاوي من القنوات المختلفة، مناقشة أهم التحديات لتطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء وكذا الخطط المستقبلية للوحدة وكيفية التوسع لتلبية احتياجات العملاء والعمل على تقليل شكاوي العملاء.
- **التعاون مع الجهات الدولية المعتمدة لتطبيق أفضل الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء المالية:** نظرا لحداثة مجال حماية حقوق العملاء المصرفية والمالية بمصر، فقد دعت الحاجة إلى الاستعانة بمنظمات دولية لتبادل الخبرات والمساعدة في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الإصلاحية وآليات تطبيق المبدأ المذكور، وقد تم الاستعانة بالبنك الدولي لتقديم الاستشارات في هذا الشأن، وتم وضع خطة العمل لكيفية تطبيق أهم الممارسات الدولية لحماية حقوق العملاء، وإنشاء لجان فض المنازعات.

**2.3.2 المحور الثاني: تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة**

يعمل البنك المركزي على تنفيذ حزمة من الإجراءات وطرح العديد من المبادرات لمساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال وتوفير الخدمات المالية وغير المالية، هذا وقد ألزم البنوك في فبراير 2021 بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك المشروعات لتصل إلى نسبة لا تقل عن 25% بدلا من 20%من إجمالي محافظها الائتمانية، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن 10% ، كما قام البنك المركزي المصري بتهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال:

- **تيسير إجراءات منح التمويل بالسماح للبنوك بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة** بحد أقصى حجم مبيعات أقل من 20 مليون جنيه بدون الحصول على قوائم مالية؛
- **استمرار سريان تنفيذ عدد من المبادرات والتي بدأت منذ عام 2016 لتشجيع البنوك على ضخ تمويلات لهذه المشروعات بأسعار عائد محفزة**، ومن أهم هذه المبادرات مبادرة رواد النيل التي تهدف لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة وجذب الشباب لتبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات صغيرة ناجحة، كما تم إطلاق منصة الدعم الفني وهي منصة رقمية لتقديم الخدمات غير المالية والخدمات الاستشارية التي تتطلبها الشركات الناشئة والصغيرة؛

كما استمر العمل بالضمانة المصدرة من البنك المركزي في عام 2018 بقيمة 2مليار جنيه لشركة ضمان مخاطر الائتمان لقيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **دعم التمويل متناهي الصغر:** من خلال إضافة التمويل الممنوح من البنوك مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت متناهية الصغر أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى النسبة الإلزامية المطلوبة من البنوك؛

- **مشروع دعم صغار المزارعين:** تحت رعاية البنك المركزي المصري، أطلق برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، مشروعا لزيادة إنتاجية صغار المزارعين ورفع مستوى معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد من الأراضي والمياه، وتمكين المرأة وتثقيفها ماليا بقري الصعيد.

**3.3.3 المحور الثالث : التنويع في المنتجات والخدمات المالية**

يحاول البنك المركزي المصري حث البنوك الناشطة في مصر على تنويع منتجاتها وخدماتها المالية، وللوصول لتحقيق هذا المحور تم الاعتماد على ما يلي:

- **فعاليات الشمول المالي:** في إطار نجاح فعاليات الشمول المالي، خاصة منها نجاح تجربة اليوم العربي للشمول المالي عام 2018، قام البنك المركزي بتخصيص 4 فعاليات اعتبارا من عام 2019 تزامنا مع الاحتفالات بمناسبات عالمية، حيث تم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، كما تم السماح للبنوك بفتح حسابات للشباب ضمن الفئة العمرية 16 وحتى 21 عام ؛

- **مجموعات الادخار الرقمية:** تهدف مجموعات الادخار الرقمية إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية في عمليات الادخار والإقراض بينهم، حيث يعتمد المشروع منهجية المجموعات على الاتفاق بين مجموعة من الأفراد (15-25) سيدة على ادخار مبلغ من المال بصفة دورية يتم تحويله من خلال تطبيق الكتروني، إلى الحساب البنكي المشترك للمجموعة والذي يفتح بناء على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء؛

تم برعاية البنك المركزي توقيع بين بنك الإسكندرية ومؤسسة كير مصر لتنفيذ مشروع مجموعات ادخار وإقراض رقمية لعدد 3000سيدة بنظام المحافظ الإلكترونية بمحافظة أسيوط. كما تم توقيع عقد مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذ المشروع الذي وافق مجلس إدارة البنك المركزي علي تمويله، والذي يستهدف إدماج 100ألف سيدة بالنظام المالي الرسمي في 9محافظات . وقد تم تعيين الجهاز الإداري وتدريبه واختيار قرى المشروع بالتنسيق مع المشروع القومي الرئاسي "حياة كريمة."

كما قد تم الانتهاء من النسخة الأولى من التطبيق الإلكتروني الخاص بتسجيل جميع عمليات مجموعات الادخار والإقراض بالإضافة إلى ربط عمليات الادخار والإقراض مع البنوك الوطنية المشاركة، بالإضافة إلى دعم التعرف على هوية العملاء بواسطة المسح الضوئي للبطاقات الشخصية والوجه، وجدير بالذكر أنه سيتم استخدام

كارت ميزة الوطني اللاتلامسي في عمليات الادخار والإقراض.

- **مبادرة حياة كريمة:** قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة التخطيط بشأن المشاركة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، والاتفاق على أوجه التعاون بمشاركة عدد من البنوك وذلك من خلال الاتي: تحسين وتطوير البنية التحتية المالية في تلك القرى؛ التوعية والتثقيف المالي للمواطنين على أهمية الشمول المالي؛ توفير المنتجات والخدمات المصرفية وتوفير التمويل اللازم من خلال القروض متناهية الصغر بما يساعد على إقامة مشاريع صغيرة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

- **دعم القطاع الزراعي:** يولي البنك المركزي العناية الكاملة لهذا القطاع حيث أطلق العديد من المبادرات والتحفيزات لدعمه وتوفير التمويل اللازم له من خلال:

✓ تخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال/الإيرادات السنوي للمشروعات العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية للاستفادة من مبادرة تمويل الشركات الصغيرة بسعر عائد 5%؛

✓ الموافقة على قيام البنك الزراعي المصري بضخ نحو 3 مليار جنيه لتمويل عملائه من صغار المربيين ضمن المشروع القومي لإحياء البتلو في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضخ مبلغ 10مليار جنيه من خلال البنك الأهلي والبنك الزراعي لتمويل العجلات العشار وتحت العشار وصغار المربين، مع الاستثناء من الحد الأدنى للمبيعات وكذلك الشكل القانوني للمقترض؛

✓ السماح للبنك الزراعي المصري بتمويل الجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة الداجنة والحيوانية، وذلك في إطار مبادرة المشروعات الصغيرة بسعر عائد 5% .

✓ إطلاق المبادرة القومية لتطوير الري والتحول للري الحديث والتي تم بموجبها تخصيص مبلغ 55,5مليار جنيه – بضمان وزارة المالية –من خلال كلا من البنك الأهلي المصري، البنك الزراعي المصري فقط، وذلك في شكل قروض حسنة بدون فائدة لمدة تصل إلي 10سنوات؛

✓ تقديم كافة أنواع الدعم المادي والفني لإعادة هيكلة البنك الزراعي المصري ليصبح قاطرة للتنمية الزراعية والريفية ومنها منحه قرض مساند من البنك المركزي بمبلغ 20مليار جنيه؛

✓ التنسيق مع البنك الزراعي المصري لتحويل 6مليون حيازة زراعية إلى بطاقة مصرفية مدفوعة مقدما مزدوجة التطبيقات بالتوافق مع متطلبات إصدار بطاقات الدفع الوطنية "ميزة"، بالتعاون مع شركة بنوك مصر وشركة E-Finance.

**4.3.3 المحور الرابع : الخدمات المالية الرقمية**

في إطار سعي البنك المركزي المصري لتطوير الخدمات المالية وإدخال الرقمنة عليها، فقد تم:

- **تطوير نظم وخدمات الدفع:** وذلك من خلال:

✓ **إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية:** في إطار تطوير البنية التحتية للمعاملات المالية الرقمية وسوق المال،

فقد تم الانتهاء من تطوير نظام التسوية اللحظية، وتم إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات الذي يتيح تنفيذ وتسوية أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك المصرية داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية بجانب عملة الجنية المصري، بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية.

كما تم إطلاق النظام الجديد لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي في مارس 2021، واستكمالا للجهود المبذولة، فقد تم إطلاق خدمة التسوية اللحظية لتنفيذ وتسوية المدفوعات لعملة اليورو في يونيو 2021، بالتزامن مع إطلاق تسويات معاملات غرفة المقاصة للشيكات بالعملة الأجنبية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات؛

✓ **تجهيز البني التحتية لنظم الدفع الإقليمية:** واستكمالا لتعاون البنك المركزي المصري مع صندوق النقد العربي، تم العمل علي إنشاء نظام "بُنَى " للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من 20 دولة عربية؛

✓ **مقاصة الشيكات متعددة العملات:** تبنى البنك المركزي إطلاق نظام مقاصة الشيكات متعددة العملات في يونيو 2021؛

✓ **شبكة المدفوعات اللحظية:** قام البنك المركزي المصري بتوجيه شركة بنوك مصر لتنفيذ مشروع إنشاء شبكة لحظية للمدفوعات ( Instant Payment Network) وفقا لأحدث المعايير العالمية في مجال نظم الدفع، وتم إطلاق القواعد المنظمة للشبكة في شهر أكتوبر لعام 2021، ومن المتوقع بدء الحركات الفعلية خلال الربع الأخير لعام 2021.

✓ **قواعد نظم وخدمات الدفع المستحدثة:** قام البنك المركزي المصري مؤخرا بإصدار عدد من القواعد الخاصة بنظم وخدمات الدفع والتي تشمل: الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في أفريل 2021، قواعد خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول في أفريل 2021، القواعد الخاصة بالتشغيل البيني لمقدمي الخدمات جوان 2021، القواعد الخاصة بخدمات شبكة المدفوعات اللحظية أكتوبر 2021.

✓ **خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول:** تعد هذه الخدمة من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وللمزيد من التقدم نحو مجتمع مالي أكثر شمولا واقل اعتمادا على النقد فقد أصدر البنك المركزي الإصدار الثالث من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول " في أفريل 2021، كما تم إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمة الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول؛ بالإضافة إلى الخدمات الحالية بمحفظة الهاتف المحمول مثل: السحب والإيداع النقدي، تحويل الأموال، استقبال التحويلات من الخارج، شحن رصيد الهاتف وسداد الفواتير، التبرع للمؤسسات الخيرية، دفع خدمات المرور، حجز التذاكر وكثير من الخدمات المشابهة وإصدار بطاقة افتراضية للشراء من خلال الانترنت.

- **تطوير نماذج العمل:** لقد قام البنك المركزي المصري بتطوير نماذج العمل الآتية: الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول، عمليات التحويل P2P بين محافظ الهاتف المحمول وبين كافة الحسابات المصرفية، الدفع

من خلال رمز الاستجابة السريع QR Code أو خدمة الدفع R2P، تغذية حسابات المحفظة إلكترونيا، صرف المعاشات على محفظة الهاتف المحمول، البطاقات المصرفية ونقاط البيع الإلكترونية؛

- **مبادرات البنك المركزي الخاصة بنظم وخدمات الدفع:** والمتمثلة في: مبادرة السداد الإلكتروني، ماكينة الصرف الآلي، المحافظ الالكترونية، إصدار بطاقات منظومة الدفع الوطنية ميزة: وأهمها: بطاقات الفلاح، بطاقات تكافل وكرامة، بطاقات ذوي الهمم؛

- **مبادرة التوسع في التجارة الإلكترونية:** كما تم إطلاق مبادرة التوسع في التجارة الالكترونية عبر الانترنت، وقد تم إطلاق المبادرة بتاريخ 7 فبراير 2021، حيث يتم إلغاء كافة رسوم تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت؛

- **البطاقة اللاتلامسية:** إصدار البطاقات المدفوعة مقدما للمواطنين مجانا بداية مارس 2020 وحتى نهاية2021، على أن تكون تلك البطاقة اللاتلامسية حال بدء البنك في إصدار هذا النوع من البطاقات.

- **ميكنة المتحصلات الحكومية:** تم إطلاق منظومة التحصيل الحكومية الالكترونية على مستوى الجمهورية من خلال قنوات التحصيل الالكترونية لوزارة المالية وذلك من خلال منظومة الدفع الوطنية "ميزة."

- **إحلال وتجديد بطاقات المعاشات:** تم إطلاق مشروع إحلال وتجديد بطاقات المعاشات ببطاقات الدفع الوطنية ومحافظ الهاتف المحمول "ميزة"، حيث تم تحويل عدد 4مليون بطاقة وجارى استكمال تحويل باقي البطاقات.

- **إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:** أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم 89 لسنة 2017 الخاص بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات برئاسته وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية بتحقيق أهداف واختصاصات المجلس ومنها خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع؛

- **الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول:** خدمة الإقراض الرقمي من أهم الخدمات التي تساهم في تطبيق الشمول المالي حيث ستسمح للمواطنين بالاقتراض بشكل لحظي وإلكتروني فور طلب العميل للقرض من خلال محفظة الهاتف المحمول الخاصة به؛

- **وضع القواعد الخاصة بإنشاء البنوك الرقمية في جمهورية مصر العربية:** تعتبر البنوك الرقمية من أهم الأدوات لتقديم خدمات مصرفية بصورة إلكترونية للعملاء والذي له بالغ الأثر في تحقيق الشمول المالي، فكانت الحاجة إلى ضرورة وضع الإطار الرقابي والتشريعي لاستحداث نوع جديد من البنوك يقوم بتقديم الخدمات بصورة إلكترونية وجذب شريحة جديدة من العملاء، حيث يعمل البنك المركزي المصري حاليا علي وضع الإطار الرقابي لتراخيص البنوك الرقمية.

**4.3 النتائج المحققة:**

لقد أدت الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري لتحقيق عدة نتائج في مختلف المحاور المنجزة والتي ساهمت في تحقيق الشمول المالي في مصر، وفيما يلي النتائج المحققة إلى غاية سنة 2021 في كل محور: (المصري، تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

**1.4.3 مساهمة التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء في تحقيق الشمول المالي في مصر:**

لقد أدت الإستراتيجية المتبعة في محور التثقيف المالي للوصول لعدة نتائج إيجابية أهمها نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف أنحاء مصر، حيث تم تسجيل 7 آلاف مستفيد من الندوات التثقيفية خلال الفترة 2020-2021، و 3 ملايين مستفيد من التثقيف على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي خلال سنة 2020-2021، هذا ما ساهم في التعريف بالخدمات المالية لكل فئات المجتمع وإدماجهم في النظام المالي لتحقيق الشمول المالي، أما في مجال حماية حقوق العملاء فقد تم تسجيل ما يلي: جميع البنوك قامت بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء؛ يعمل ما يقرب 190 موظف في تلك الوحدات؛ 18 بنك قام بعمل تدريبات وورش عمل لتوعية الموظفين بمبادئ حماية حقوق العملاء؛ 26 بنك يعتمد على أنظمة مختلفة لتقي ومتابعة الشكاوى؛ تلقي القطاع المصرفي خلال سنة 2020 ما يزيد عن 1.2 مليون شكوى.

إن تحسن فاعلية حماية حقوق العملاء في النظام المصرفي المصري سيؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل النظام المصرفي من جهة ورضاهم بالخدمات المقدمة من جهة أخرى، مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي.

**2.4.3 مساهمة تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول المالي في مصر:** لقد أدت الإجراءات والمبادرات التي اتخذها البنك المركزي المصري في تهيئة بيئة عمل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تسجيل نسب نمو في إجمالي حجم محافظ البنوك لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 214 % خلال الفترة 2015-2021.

كما ساهمت مبادرة رواد النيل إلى تحقيق عدة نتائج نذكرها فيما يلي: 176 شركة تم احتضانهم؛ 315 شركة صغيرة ومتوسطة استفادت من مراكز دعم الابتكار والتنافسية؛ 7000 مشارك في حملات التوعية؛ أكثر من 100 مستفيد مشارك في ورش العمل (أونلاين).

كما استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الخدمات غير المالية التي توفرها مراكز دعم تطوير الأعمال، حيث تم تسجيل 67 ألف مستفيد من 20 ألف خدمة خلال الفترة 2019-2021، بالإضافة إلى ذلك فقد استفاد 100 مواطن مصري من 40 قرية في صعيد مصر ( الأقصر، أسوان، قنا، سوهاج، أسيوط والمنيا ) من مشروع دعم صغار المزارعين.

إن تهيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أدت إلى زيادة عدد هذه الشركات واستفادتها من الخدمات المالية مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي.

**3.4.3 مساهمة التنويع في المنتجات والخدمات المالية في تحقيق الشمول المالي في مصر:**

لقد أدت الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك المركزي في مجال تنويع المنتجات والخدمات المالية إلى:

- فتح أكثر من 746 ألف حساب و 1232 ألف محفظة هاتف محمول و 413 بطاقة، وذلك خلال نتائج فعاليات الشمول خلال الفترة من مارس 2020 إلى جوان 2021.
- فتح أكثر من 152 مجموعات ادخار و 3116 محفظة هاتف محمول، وأكثر من 3116 شخص استفاد من التثقيف

المالي.

هذه الاستراتيجيات التي ستساهم في نشر الثقافة المالية لدى الشعب المصري وزيادة التعامل بالمنتجات والخدمات المالية، مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي.

**4.4.3 مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في مصر:**

لقد أدى تبني البنك المركزي المصر ي للخدمات المالية الرقمية إلى توسيع قاعدة العملاء، وإشراكهم في النظام المالي المصري في مختلف معاملاتهم المالية، وفيما يلي بعض الإحصائيات على ذلك:

**- قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي والأورو:** حيث سجل نظام التسوية اللحظية خلال الفترة 2020-2021 ما يلي:

✓ ارتفاع حجم قيمة التسويات اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي من 6.005 مليون دولار في مارس 2021 إلى 17.756 مليون دولار في جوان 2021، لتنخفض إلى 11.367 في جويلية 2021 وذلك تزامنا مع إطلاق نظام التسوية اللحظية لتنفيذ وتسوية معاملات المدفوعات بعملة الأورو في جوان 2021؛

✓ بلغت قيمة التسويات اللحظية متعدد العملات بعملة الأورو الذي تم إطلاقه في جوان 2021 قيمة 54 مليون يورو ليرتفع إلى 57 مليون يورو في جويلية 2021؛

✓ بلغت قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بعملة الجنيه المصري على نظام التسوية اللحظية 78.6 ترليون جنيه خلال سنة 2020 بمعدل نمو يقدر بـ 50 % مقارنة بسنة 2019 التي سجلت قيمة 56.56 ترليون جنيه، والذي يعد مؤشر قوي على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية.

**- قيمة المعاملات بالخدمات المالية الرقمية:** لقد أدى إنشاء شبكة ميزة إلى زيادة قيمة التعاملات على الخدمات المالية الرقمية من خلال فتح محافظ الكترونية على الهاتف المحمول، والجدول الموالي يبين عدد حسابات المحافظ الالكترونية المفتوحة على الهواتف المحمولة في مصر خلال الفترة 2017-2021:

**جدول رقم (01): عدد حسابات المحافظ الالكترونية خلال الفترة 2017-2021**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد المحافظ بالمليون | 7.85 | 10.7 | 13.14 | 18.4 | 23.17 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:** (المصري، تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد حسابات المحافظ بالهاتف المحمول في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 23.17 مليون حساب في نهاية جوان 2021، بمعدل نمو سنوي قدره 26 % مقارنة بشهر جوان 2020.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المعاملات الشهرية على المحافظ في ارتفاع مستمر من شهر إلى آخر، والجدول الموالي يبين عدد المعاملات الشهرية خلال سنة 2020 و2021:

**الجدول رقم (02): عدد المعاملات الشهرية على المحافظ ( بالمليون) خلال سنتي 2020-2021**

| الأشهر | سنة 2020 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مارس | أفريل | ماي | جوان | جويلية | أوت | سبتمبر | أكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | | |
| عدد المعاملات | 6.4 | 7.2 | 7.8 | 9.4 | 10.9 | 10.9 | 11.8 | 12.7 | 12.3 | 13.9 | | |
| الأشهر | سنة 2021 | | | | | | | | | | | |
| | جانفي | فيفري | مارس | أفريل | ماي | جوان | | | | | | |
| عدد المعاملات | 14.1 | 13.1 | 17.2 | 17.3 | 18.9 | 20.7 | | | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:** (المصري، تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

من الجدول نلاحظ أن التعامل عل المحافظ الالكترونية على الهاتف المحمول يلقى قبولا عند الشعب المصري، حيث سجلت المعاملات الشهرية ارتفاع مستمر، والتي بلغ عددها 20.7 مليون معاملة في جوان 2021، بزيادة قدرها 120 % عن نهاية جوان 2020.

- **البطاقات المصرفية ونقاط البيع الإلكترونية:** لقد سعى البنك المركزي المصري إلى تطوير البنية التحتية لنظم الدفع من خلال العديد من المشروعات أهمها منظومة الدفع ميزة، والجدول الموالي يبين عدد بطاقات الدفع المصدرة عبر هذه المنظومة خلال الفترة 2017-2021:

**الجدول رقم (03): تطورأعداد بطاقات الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2017-2021 ( بالمليون)**

| السنوات | 2018-2017 | 2019-2018 | 2020-2019 | 2021-2020 |
|---|---|---|---|---|
| عدد البطاقات | 30.962 | 32.077 | 39.609 | 52.366 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:** (المصري، تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

من الجدول نلاحظ أن أعداد بطاقات الدفع الالكترونية في ارتفاع مستمر ، حيث سجلت سنة 2021 حوالي 52 مليون بطاقة.

كما سجلت نقاط البيع الالكترونية كذلك ارتفاع مستمر خلال نفس الفترة والجدول الموالي يبين ذلك:

**الجدول رقم (04): تطورأعداد نقاط البيع الالكترونية (بالآلاف)**

| السنوات | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | أوت 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد نقاط البيع | 67.63 | 72.503 | 130 | 394 | 700 |

**المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:** (المصري، تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في عدد نقاط البيع الإلكترونية، والتي وصل عددها 700 ألف نقطة بيع سنة 2021، بزيادة تقدر بحوالي 80% عن سنة 2020 ونحو 440 % سنة 2019.

**4. خاتمة:**

لقد طبق البنك المركزي المصري إستراتيجية واضحة المعالم سعيا منه لتحقيق الشمول المالي، قائمة على أربعة محاور أساسية والمتمثلة في: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التنويع في المنتجات والخدمات المالية والخدمات المالية الرقمية.

وقد عزز البنك المركزي المصري هذه الإستراتيجية بعدة جهود أخرى داخليا وخارجيا، تمثلت أهمها في إبرام عدة اتفاقيات مع دول رائدة في مجال الشمول المالي.

**1.4 نتائج الدراسة:**

لقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج نلخص أهمها فيما يلي:

- يؤدي البنك المركزي دور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل عملية وصول الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم المالية؛

- يعتبر الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتي هي محور إستراتيجية رؤية مصر لسنة 2030؛

- اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الجهود لترسيخ الشمول المالي في مصر والتي قسمت لجهود خارجية وأخرى داخلية؛

- بالإضافة إلى هذه الجهود اعتمد البنك المركزي المصري على إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي في مصر ترتكز على أربعة محاور أساسية وهي: التثقيف المالي وحماية حقوق العملاء، تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التنويع في المنتجات والخدمات المالية والخدمات المالية الرقمية. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى جزئيا.**

- لقد أدت الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي، حيث ساهم محور التثقيف المالي في نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف أنحاء مصر ، كما ساهم المحور الثاني في تسجيل نسب نمو في إجمالي حجم محافظ البنوك لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 214 % خلال الفترة 2015-2021، كما استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الخدمات غير المالية التي توفرها مراكز دعم تطوير الأعمال؛

- أما بالنسبة للمحور الثالث من الإستراتيجية فقد أدت إلى فتح أكثر من 746 ألف حساب و 1232 ألف محفظة هاتف محمول و 413 بطاقة، وفتح أكثر من 152 مجموعات ادخار و 3116 محفظة هاتف محمول، وأكثر من 3116 شخص استفاد من التثقيف المالي؛

- كما أدت الاستراتيجيات المتبعة في تطوير الخدمات المالية الرقمية إلى ارتفاع حجم قيمة التسويات اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي من 6.005 مليون دولار في مارس 2021 إلى 17.756 مليون دولار في جوان 2021، ارتفاع عدد حسابات المحافظ بالهاتف المحمول من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 23.17 مليون حساب في

نهاية جوان 2021، ارتفاع مستمر في أعداد بطاقات الدفع الالكترونية حيث سجلت سنة 2021 حوالي 52 مليون بطاقة، وسجل أيضا ارتفاع مستمر في عدد نقاط البيع الإلكترونية، والتي وصل عددها 700 ألف نقطة بيع سنة 2021. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

### 2.4 اقتراحات الدراسة:

على ضوء دراستنا لهذا الموضوع ونتائجها، توصلنا إلى مجموعة من الاقتراحات والتي تتمثل في:

- ضرورة السعي لتحقيق الشمول المالي في مختلف الدول العربية بما له من أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛
- ضرورة إنشاء وحدات خاصة بتعزيز الشمول المالي تابعة للبنك المركزي تتولى مهمة اتخاذ كل الإجراءات الداعمة لتعزيز الشمول المالي؛
- تعتبر إستراتيجية البنك المركزي المصري من أهم الاستراتيجيات الناجحة لترسيخ الشمول المالي، والتي يمكن الاستعانة بها في بناء إستراتيجية الشمول المالي.

## 5. قائمة المراجع:


- البنك المركزي المصري. (01 10, 2022). تم الاسترداد من https://www.cbe.org.eg/ar/AboutCBE/Pages/Overview.aspx
- البنك المركزي المصري. (2020). تقرير الاستقرار المالي 2020. مصر: البنك المركزي المصري.
- البنك المركزي المصري. (2018). تقرير الاستقرار المالي لسنة 2018. مصر: البنك المركزي المصري.
- المصري البنك المركزي. (بلا تاريخ). الشمول المالي: النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي.
- توفيق محب خلة. (2015). الاقتصاد النقدي والمصرفي - دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات-. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- خالد أمين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية-. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- دريد كامل آل شبيب. (2015). إدارة العمليات المصرفية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- رشيد نعيمي، و عبد الحفيظ بن ساسي. (2021). تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة لحالة الدول العربية. مجلة التكامل الاقتصادي ، 374.
- صليحة فلاق، و سامية شارفي. (2020). دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي - تجربة مملكة البحرين-. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، 308.

- عمار فوزي المياحي، و ليلى فوزي جعفر. (2020). السياسات المصرفية الدولية الشمول المالي الاستدامة المصرفية 2030. مصر: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- فاطمة أزناق، و رابح بريش. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة أندونيسيا-. الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، (صفحة 4). جامعة أدرار، ولاية الجزائر.
- محمد بن باحان. (2011-2012). الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة - دراسة حالة بنك الجزائر-. جامعة الجزائر 3.
- محمد طرشي، رضوان أنساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ، 121.
- Claudio BORIO ،Gianni TONIOLO و ،Piet CLEMENT .(2008) .*Past and future of central bank coorperation* .New york: Cambridje university press.